الأنباء
الخميس 14 نوفمبر 2013

خلال ندوة "وثيقة الدستور واقع وطموح" في جمعية القانون بجامعة الكويت

السعدون: الدستور الكويتي وُضع أثناء الحديث عن المشاركة الشعبية في دول الخليج

آلاء خليفة

نظمت جمعية القانون بكلية الحقوق بجامعة الكويت ظهر امس ندوة بعنوان «وثيقة الدستور: واقع وطموح» بمشاركة رئيس مجلس الأمة السابق احمد السعدون والمحامي فيصل اليحيى، وبحضور النائب السابق د.وليد الطبطائي وعدد من طلبة وطالبات الكلية.

وقال رئيس مجلس الأمة السابق احمد السعدون ان البلد يمر بمرحلة لم يسبق لها مثيل وهي مرحلة «شرعنة الفساد»، موضحا ان من يرد الاطلاع على كيفية وضع الدستور الكويتي فعليه مطالعة محاضر لجنة الدستور التي ضمت في عضويتها كوكبة من الرجال الشرفاء، موضحا ان الدستور وضع عام 1962 في الوقت الذي كان فيه الحديث عن المشاركة الشعبية بدول الخليج العربي غير مقبول.

وأشاد السعدون بوزير العدل السابق حمود الزيد ووصفه بأنه من افضل الوزراء الذين تولوا حقيبة وزارة العدل، لاسيما انه اصر على ان تكون الحكومة برلمانية عام 1962، مشيرا الى ان هناك نصوصا في الدستور الكويتي غير مفعلة على ارض الواقع.

النائب السابق أحمد السعدون والمحامي فيصل اليحيى خلال الندوة (سعود سالم)

النائب السابق د. وليد الطبطبائي في مقدمة الحضور

اليحيى: ذكرى الدستور تحولت إلى حفل تأبين ولم نصل إلى الحد الأدنى من تطبيق نصوصه

وأوضح السعدون انه في فترة الستينيات كانت هناك اطراف غير موافقة على وضع الدستور ولكن الشيخ عبدالله السالم، رحمه الله، كان من اشد المؤمنين بتأسيس الدستور كما كان يؤمن بأن النفط وأموال الكويت هي ملك للشعب الكويتي ويجب ان ندخرها لهم.

وتابع: ونقول لرئيس مجلس الوزراء ان دولة الرفاه باقية ومن سيذهب هم الذين لا يؤمنون بدولة الرفاه، متحدثا عن حالات التزوير التي تعرضت لها نتائج انتخابات مجلس الامة، بالاضافة الى حالات الانقلاب على الدستور عامي 76 و86.

وأكد السعدون اننا امام وضع كارثي ومدمر اليوم في الكويت، فالجميع يتحدث عن وجود عجز ولكنهم لم يتحدثوا عن كيفية مواجهة العجز، لافتا الى تصريح سمو رئيس مجلس الوزراء الذي قال فيه ان هناك اغلبية من القيادات الادارية جاءت بالواسطة وليس بالكفاءة.

وزاد: وأقول لرئيس مجلس الوزراء ان هناك وزراء ايضا وصلوا للحكومة بالواسطة وليس بالكفاءة، موضحا ان من يدير البلد ليست الحكومة الدستورية ومن يضيع البلد ليس الطابور الخامس وإنما اشخاص سيطروا على البلد ولا يريدون الخير لها.

وشدد السعدون على ان الدستور خط احمر، لافتا الى اننا وصلنا لمرحلة شرعنة الفساد، مدللا على ذلك بما اتخذ من اجراءات مؤخرا.

كما أشار الى ان الكارثة الكبرى تكمن في قضية الاسكان مؤكدا ان المقاطعة مستمرة مادام ان السبب الذي قاطعت من اجله مستمر وهو احتجاج المقاطعة على النهج والتصرف، قائلا: عدم وجودنا بمجلس الامة حاليا لا يعني اننا «بالزاوية» فنحن مستمرون في التصدي للفساد وسنلاحق جميع تلك القضايا.

من جانبه، قال المحامي فيصل اليحيى: مع الاسف الشديد ونحن نمر بذكرى الدستور فنحن لسنا في احتفالية بل اقرب ما نكون في حفل تأبين الدستور نظرا لما جرى ويجري له على مدار 51 عاما. وتابع: البعض يسميه دستور الحد الادنى لكن ذلك لو التزمت الحكومة بالحد الأدنى لتطبيقه اما في غياب تطبيق الحد الأدنى فنحن ما دون الحد الأدنى بكثير، موضحا ان سقف تعامل الحكومة مع الدستور لم يصل الى قاع الحد الأدنى خلال 51 عاما مضت منذ تأسيس الدستور.

وأشار اليحيى الى انه في فترة ما قبل الغزو العراقي تم اتباع سياسة إلغاء الدستور والانقضاض على المؤسسة التشريعية الا وهي مجلس الامة، اما في مرحلة ما بعد التحرير فكانت السياسة المتبعة هي إفساد المؤسسة وإفراغ الدستور من محتواه.

مضيفا: خلال 51 عاما كان يفترض وجود 12 مجلسا وحكومة ولكن الواقع يقول انه خلال 51 عاما من بينهم 14 سنة كان الدستور فيها معطل، وجد 16 مجلسا من بينهم 6 مجالس فقط أنهت مدتها القانونية كاملة وخلال 51 عاما لم يكمل مجلسان متتاليان مدتهما القانونية كاملة.

اما فيما يخص الحكومة فأوضح انه خلال 51 عاما كانت هناك 33 حكومة، لافتا الى وجود 7 حكومات خلال 5 سنوات في عهد الشيخ ناصر المحمد و5 حكومات في سنتين في عهد الشيخ جابر المبارك.

وأفاد بأن المحكمة الدستورية يفترض ان دورها الأساسي والوحيد هو الدفاع عن دستور البلد وعدم السماح لأي سلطة من السلطات بالتجاوز على نصوص الدستور، ولكن في الكويت نرى ان المحكمة الدستورية لم تحقق هذا الهدف في اكثر من موقف بل ان هناك حالة من الشرعنة للخروج عن الدستور وكان آخرها حكم المحكمة بخصوص مرسوم الصوت الواحد.

ولفت اليحيى الى انه في جميع ديمقراطيات العالم الشعب ينتخب حكومات ما عدا الكويت وايضا في دول العالم تأتي الانتخابات بحكومات جديدة تحمل برامج وأشخاصا جددا ولكن في الكويت تتغير المجالس النيابية وتبقى ذات الوجوه والأشخاص في الحكومات و بالبرامج نفسها التي لا ينفذ منها شيء على أرض الواقع.

موضحا ان لدينا مجالس نيابية تضم 50 برنامجا ومن الطبيعي حتى لو صلحت كل النوايا ان تعيق بعضها البعض، كما ان لدينا حكومات تشكل على اساس المحاصصة والولاءات وتمثل النفوذ.

وتابع قائلا: يجب الا نحصر خياراتنا وتفكيرنا في الخيارات المفروضة علينا فهناك الآلاف من المواطنين الكويتيين يتميزون بالكفاءة ويجب ان يتبوأوا أعلى المناصب في الدولة، كما يجب ان نكسب الثقة في انفسنا فهذا الشعب استطاع في الغزو العراقي ان يدير بلدا كاملا خلال 7 أشهر.

خلال ندوة "وقفات مع الدستور الكويتي" بكلية القانون

المقاطع: دستور الكويت تفرّد بمميزات يندر وجودها في غيره

آلاء خليفة

في اطار احتفالها بالذكرى 51 لصدور الدستور الكويتي، عقدت كلية القانون الكويتية العالمية ندوة بعنوان «وقفات مع الدستور الكويتي» ضمن انشطة الاحتفال بيوم الدستور، وحاضر فيها عميد الكلية أ.د.محمد المقاطع ورئيس قسم القانون العام أ.د.يسري العصار واستاذ القانون العام أ.د.سامي سلهب واستاذ القانون الدستوري د.هشام الصالح.

من جانبه اوضح عميد كلية القانون الكويتية العالمية أ.د.محمد المقاطع ان الدستور نقل الكويت من دولة عشائرية الى دولة دستورية، موضحا ان هناك 7 جوانب تميز الدستور الكويتي بندر وجودها في الدساتير الاخرى وهي: جانب التأثر المباشر بالفكر الاسلامي في الدستور الكويتي، لافتا الى ان الدستور لم يكن بعيدا عن البيئة التي وضع فيها وانما هو وليد تلك البيئة بالبعد الخاص بتأثره بالشريعة الاسلامية ومراعاته للجانب الشرعي. وتابع وفي التطبيق العملي لنصوص الدستور نجد ان فكرة الشورى رددها الدستور الكويتي في ديباجته وفي المذكرة التفسيرية في بيان فضائل النظام البرلماني الذي اعتقد انه النظام الامثل في نظام الحكم الاسلامي وليس النظام الرئاسي، كما يذهب البعض ولذلك فان فكرة الشورى التي دار محور حديث المذكرة التفسيرية تفصيلا بشأنها عن هذه الفكرة الجوهرية وهي اشراك الناس في ادارة الدولة وفي الحكم والرجوع اليهم لحسم الامور الخاصة بإدارة شؤون الدولة من خلال آليات معينة خاصة بقانون الانتخاب واجراءات المشاركة وعضوية مجالس الامة وتعتبر تلك الامور تجسيدا لفكرة الشورى المرتبطة بالنظام البرلماني، وذكر المقاطع ان من مزايا الدستور الكويتي جمعه بين المتناقضات ومحاولة التأليف بينها بمزيج يتناسب مع البيئة الكويتية فزاوج بين النظام الرئاسي والبرلماني بما يتناسب مع الوضع بالكويت ولذلك غلب النظام البرلماني بصورة واضحة وأخذ من النظام الرئاسي ما يضمن الوجود الشرفي لصلاحيات محدودة لامير الدولة.

ولفت المقاطع الى ان الدستور الكويتي جمع بين انفتاح المجتمع الكويتي وخصوصية الهوية، ولذلك فإن نصوص مقومات المجتمع الكويتي من المادة الخامسة الى الثانية عشرة جميعها تؤكد على مقومات المجتمع التي تجذر وتؤصل هذا الجمع للافكار الاجتماعية التي ظهرت في اوروبا الحديثة مع الاصالة التي ينبغي ان يتمتع بها المجتمع الكويتي، واشار المقاطع الى ان الدستور يتميز بانه وضع حتى يتطور ويجرب وتنص المادة 175 على أن هذا الدستور ليس نهاية المطاف وانما هو بداية خطوة للانتقال بالدولة من حال الى حال اخر ثم تطويرها الى نظام برلماني كامل ولذلك اخضع الدستور بنص صريح فيه نفسه الى مراجعة تجرى بعد خمس سنوات من وضع الدستور، ومن يتابع ويتعقب مناقشات لجنة الدستور في المجلس التأسيسي يدرك هذا البعد بشكل كبير جدا ويرى ان من وضع الدستور كان ذا نظرة ثاقبة نحو المستقبل وهذا سبب صمود الدستور الكويتي كل تلك المدة الزمنية دون ان يكون بحاجة الى تعديلات حقيقة وانما يحتاج الى تعديلات تطويرية تجذر طبيعة النظام وتعزز الفكر الذي جاء به هذا الدستور، واشار الى ان من مزايا الدستور الكويتي انه غلب فكرة دولة القضاء في حماية الوضع العام في الدستور والحقوق والحريات، مشيرا ان المادة 95 من الدستور نصت على ان الطعون الانتخابية التي تتعلق بتكوين المجلس هي في يد مجلس الامة ونص ايضا على انه يجوز اسنادها الى القضاء.

د.محمد المقاطع ود.هشام الصالح ود.يسري العصار ود.سامي سلهب خلال الندوة

الدستور الكويتي لم يكن بعيداً عن البيئة التي وضع فيها

فاطمة بن رجب حصلت على ماجستير أصول التربية

عبدالله الراكان

حصلت الطالبة فاطمة ناصر بن رجب على درجة الماجستير في قسم أصول تربية دفعة العام الدراسي 2010/2011 بعد اجتيازها متطلبات المناقشة والتحكيم الخارجي.

وتمت مناقشة الرسالة صباح أمس في مبنى كلية التربية بكيفان بحضور عميدة الكلية د.نجاة المطوع، وجاءت الاطروحة تحت عنوان «المضامين التربوية في خطابات صاحب السمو الأمير» وتكونت لجنة المناقشة من د.محمد العبدالغفور رئيسا ود.غازي الرشيدي مشرفا وعضوية د.جيلالي بوحمامة.

الباحثة فاطمة بن رجب

فاطمة بن رجب خلال مناقشة الرسالة (محمد خلوصي)

للمطالبة بالإفراج عن الطالب حجاب الهاجري

جمعية القانون نظمت وقفة احتجاجية بجامعة الكويت

آلاء خليفة

نظمت جمعية القانون بكلية الحقوق بجامعة الكويت وقفة احتجاجية ظهر أمس بحضور النائب السابق مسلم البراك وعدد كبير من طلبة الكلية، مطالبين بالإفراج عن زميلهم الطالب حجاب الهاجري ومستنكرين الحكم عليه بالسجن.

وألقى رئيس جمعية القانون بدر البغيلي بيان الجمعية الذي جاء فيه:

انطلاقا من مسؤوليتنا التاريخية والأخلاقية تجاه وطننا أولا وتجاه طلاب وطالبات كلية الحقوق ثانيا وكوننا الممثل الشرعي والرسمي لهم نستنكر وبشدة الحكم القاسي الصادر ضد زميلنا الطالب المعتقل حجاب الهاجري، معلنين تضامننا الكامل معه ونرفض محاكمة النوايا، لأن النوايا لا يعلم بها الا الله سبحانه، واستنادا الى النص القانوني «لا جريمة ولا عقوبة الا بنص»، واستنادا إلى القاعدة القانونية «الشك يفسر لصالح المتهم»، لذلك نعلن وقوفنا بجانب زميلنا لأننا نرى العكس مع الأسف الشديد في التعامل مع قضية الطالب حجاب الهاجري، ونعتبر ذلك جزءا من الملاحقات السياسية تحت غطاء قانوني، ونحن في جمعية القانون لن نتخلى عن أي طالب في كلية الحقوق مهما كان الثمن غاليا، ومستمرون في الدفاع عنكم لأنكم خط أحمر لا نقبل المساس بحريتكم، والهاجري طالب قانون يعلم ويعي ماذا يقول، وهو حريص أشد الحرص على احترام القانون والدستور وطلبة القانون تاريخيا هم السباقون دائما للدفاع عن الدستور وهم من قدم ويقدم التضحيات في سبيل رفعة أوطانهم.

من جانبه، تحدث النائب مسلم البراك رافضا اعتقال الشباب الكويتي الحر في قضايا التعبير عن الرأي وحرية التعبير التي كفلها الدستور الكويتي، مطالبا بسرعة الإفراج عنه وعن جميع معتقلي الرأي في ذكرى الاحتفال بالدستور الكويتي.

جانب من الوقفة الاحتجاجية

يهدف إلى تخفيف الزيادة الكبيرة في أعداد الطلبة سنوياً

مصادر لـ «الأنباء»: مقترح الفصل الدراسي الثالث في جامعة الكويت لايزال قيد الدراسة

آلاء خليفة

اقترحت الادارة الجامعية في جامعة الكويت ممثلة بمدير الجامعة أ.د.عبداللطيف البدر ونواب المدير فكرة اقرار الفصل الدراسي الثالث، وأبلغت مصادر مؤكدة «الأنباء» ان موضوع اقرار فصل دراسي ثالث لازال مقترحا تتم مناقشته ولم يتم اقراره حتى الآن، موضحة ان تم إطالة الفصل الصيفي الى 10 اسابيع بدلا من 7 اسابيع ولكنه يبقى فصلا اختياريا لعضو هيئة التدريس وايضا فصلا اختياريا للطالب وليس اجباريا.

وأوضحت المصادر ان المقترح يتضمن ان يأخذ الطالب نحو 15 وحدة دراسية بدلا من 9 وحدات دراسية ولكن عضو هيئة التدريس يبقى على عبئه الاعتيادي بحيث يقوم بتدريس مادة واحدة فقط كما هو معمول به حاليا بجامعة الكويت.

وأشارت المصادر ان هدف الادارة الجامعية من ذلك المقترح هو تخفيف التزايد الكبير في اعداد الطلبة سنويا وبالتالي يساهم في تخرج الطلبة بشكل اسرع.

وأكدت المصادر ان المقترح مازال فكرة قيد الدراسة ولم يتم اقراره حتى الآن وما زالت الادارة الجامعية تدرس المقترح وتستمع لآراء عمداء كليات الجامعة واصحاب الشأن.

وقالت المصادر: ويبقى الفصل الدراسي الثالث فصلا اعتياديا لعضو هيئة التدريس ولكن المكافأة المالية بالطبع ستزداد لانه سيدرّس 10 اسابيع بدلا من 7 اسابيع.

ومن ناحية اخرى اكد رئيس جمعية اعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت د.محمد الخضر في تصريح خاص لـ «الأنباء» ان الجمعية مازالت تستشف آراء الاساتذة حول موضوع الفصل الدراسي الثالث وحتى الآن لم تتخذ موقفا سواء مؤيدا او معارضا للمقترح الى حين استشفاف جميع الآراء وتحديد الايجابيات والسلبيات.